﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [المائدة: 102]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ربطُ الآيةِ بعاقبةِ أسئلةِ الماضين لأنبيائهم، وكيف كانت وبالًا عليهم:

نهيٌ عنِ السّؤال عن مَخفيِّ الأمور، ممّا سوف يتحوّلُ إلى مساءةٍ وأذًى

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها، واضحٌ وضوحَ الشّمس، فقد نهاهم أن يَسألُوا فيما مضى عنِ الأشياء الّتي تسُوؤُهُم إن بدا جوابُها، فمن أصرّ على ذلك، فليقرأ سيرَ الّذين خلَوا من قبلُ كقومِ صالحٍ عليه السلام، بسؤالهم عنِ النّاقة ثمّ عقروها، وقومِ عيسى عليه السلام، بسؤالهم عنِ المائدة، ثمّ طلبُوا بأن يَروا اللّه جهرةً[1]، فإنّهم ارتكبُوا المرتكَبَ نفسَه، وسألُوا هذه الأسئلةَ أو ما يماثلُها، فماذا كان حالُهم؟ لقد ساءتهم، وأصبحُوا بها كافرين، والآيةُ مناسبةٌ أيضًا لقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [المائدة: 99]، "فاتركوا الأمورَ على ظواهرِها، ولا تسألُوا عن أحوالٍ مَخفيّةٍ، إن تُبد لكُم تَسُؤكُم"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿قَبْلِكُمْ﴾: اسمٌ منَ الأسماء الملازمةِ للإضافةِ، وهو صالحٌ للظّرفيّةِ الزّمانيّةِ والمكانيّةِ "القافُ والباءُ واللّامُ، أصلٌ واحدٌ صحيحٌ، تدلُّ كلِمُهُ كلُّها، على مواجهةِ الشّيءِ للشّيءِ"[3]، وله معانٍ كثيرةٌ جدًّا تنتمي لهذا الأصل، أمّا قبل المذكور في الآيةِ، فقد فُسّر بأنّه خلافُ بَعد، ولا يكونُ من هذا الأصل، إلّا بالتّأويل على تقدير هو مُقبلٌ على الزّمان[4] و"يُستعملُ في التّقدُّم المتّصلُ والمنفصلُ، ويُضادُّه (بَعدُ)"[5]، ومعنى قبلِكم في الآيةِ يفيدُ الزّمانَ.

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/114.
(2) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/111.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قبل).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قبل).
(5) الراغب، المفردات: (قبل).

2) ﴿أَصْبَحُواْ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخوات كان، وأصلُه من (صَ. بَ. حَ)، و"الصّبحُ والصّباحُ أوّلُ النّهار... والإصباحُ في الأصل، مصدرُ أصبحَ"[1]، والأصلُ فيه نورُ النّهار "وأصبحَ أي صارَ في وقت الصّباحِ...أي قبلَ طُلوعِ الشّمس وبعدَ طُلوعِ الفجر"[2]، والواردُ في الآيةِ قد يكونُ من بابِ العُموم والمجازِ، أي كفَرُوا بها من غيرِ نظرٍ إلى وقت الصّباح أو المساءِ.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

نهيٌ عن الأسئلةِ المتكلّفةِ التّي جرّتِ الوبالَ على السّابقين

عودٌ على الأسئلة الّتي لا ينبغي لمن آمن باللّه ورسولِه أن يسألَ عنها، ما دام الحقُّ ﷻ قد عفا عنها، وتركَها لا غُفلًا ولا نسيانًا، فإنّ الدّليلَ على خطأ من يسألُ عنها في زمنه ﷺ أنّ الأقوامَ السّابقين قد "سألُوا هذه المسألةَ، لكن لا عينَها بل مثلَها، في كونِها محظورةً ومستتبعةً للوبال، وعدمُ التّصريح بالمثَل للمبالغة في التّحذيرِ"[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

جملةُ ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ﴾ استئنافيّةٌ ومُرتبطةٌ بما قبلَها:

(قـــد) تـفـيـدُ الـتّـحـقـيـقَ والـتّـوكـيـدَ مع الفعلِ الماضِي

يجوز في جملة ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ﴾ الاستئنافُ على أنّها جملةٌ جديدةٌ، ويجوزُ ربطُها بما قبلَها على جعلِها في محلِّ جرٍّ صفة لأشياءَ، وقولُه تعالى: ﴿قَدْ﴾ على نوعين حرفيةٍ واسميّةٍ، وهي هنا حرفيّةٌ[4]، تحتملُ أنّها في فائدتها تفيدُ التّحقيقَ والتّوكيدَ والتّقريبَ، بدخولِها على الفعلِ الماضِي ﴿سَأَلَهَا﴾، وهو مبنيٌّ على الفتح، وفاعلُه مؤخَّرٌ و(ها) مفعولُه مقدّمٌ.

(1) السّمين، عمدة الحفاظ: (صبح).
(2) نشوان الحميريّ، شمس العلوم: 6/3666.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2166.
(4) قد الحرفيةُ مختصّةٌ بالدّخول على الفعل الماضي والمضارع المتصرّف، المثبت المجرّد من النّاصب والجازم الخبريّ.
وهي تباشر الفعلَ من دون فاصل، عدا القسم، ولها عدّةُ معانٍ، كالتّوقّع والتّقريب والتّقليل والتّكثير والتّحقيق، وغيره. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 227 وما بعدها.

سببُ تقديمِ المفعولِ في ﴿سَأَلَهَا قَوْمٌ﴾؛ لأنّه ضميرٌ:

تقديمُ المفعولِ للعنايةِ والاختصاصِ في الآيةِ

ولتقديمِه سببانِ: الأوّلُ لأنّه ضميرٌ، ولو تأخَّر للزمَ انفصالُه، وهو جائزٌ بأن يكونَ التّعبيرُ: قد سأل قومٌ المسألةَ، أو السّؤالَ، لكنّه لما عبّر بالمُضمر عوضًا منَ الظّاهر، اتّصل المفعولُ وتقدّمَ، والسّببُ الثّاني في تقدّمِ المفعول، هو للعنايةِ والاهتمامِ والاختصاصِ أيضا، مراعاةً للسّياق فإنّ السّياقَ يجري من أوّلِه على قضيّة السّؤالِ عنِ الأشياءِ التّي إن بدت ساءتهُم، فنهاهُم عنها، حتّى إنّه كرّرَ فعلَ السّؤال مرّتين فيما سبقَ، قولُه: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟﴾ و(إن تَسأَلُوا) بالفعل الدّالِّ على الحال أو الاستقبالِ، وجاء به هنا ثالثةً بالفعل الدّالِّ على الماضي من جهةِ الصّيغةِ.

لفظ ﴿قَدْ﴾ يحتملُ التّحقيقَ أو التّقريبَ:

الإلحاحُ في السّؤالِ على الأنبياءِ، أمرٌ محقَّقٌ تاريخيًّا، ومُوغِلٌ في القدمِ

ودخولُ ﴿قَدْ﴾ يحتملُ التّحقيقَ، ويحتملُ التّقريبَ منَ الحال، بدَلالة دخولِ ﴿قَدْ﴾ عليه، فإنّ من معاني دخول (قد) على الفعل الماضي، تقريبُه "منَ الحالِ تقُولُ: (قامَ زيدٌ)، فيحتملُ الماضي القريبَ، والماضي البعيدَ، فإن قلتَ: (قد قامَ) اختصَّ بالقريبِ"[1] لذلك منعُوا دخولَها على أفعال، من مثل (ليس) و(عسى)؛ لأنّهن أصلًا للحال، فهي هنا محتملةٌ للحال، يؤيّدُ ذلك روايةَ سؤالِ قريشٍ الرّسولَ ﷺ، «أن يجعلَ لهم الصّفا ذهبًا»[2]، وهي قريبةُ الوقوع من زمن نزولِ الآيةِ، فيما ذُكرت معانٍ أُخرى موغلةٌ في الزّمن الماضي، كسؤال قوم عيسى عليه السلام المائدةَ، وسؤالِ قوم صالح، وغيرِ ذلك[3]، فهذه المعاني تتناسبُ مع معنى التّحقيقِ في ﴿قَدْ﴾، بخلافِ المعنى الآخرِ، وهو تقريبُ الحال؛ لأنّ هذه الأحداثَ، ليست قريبةً من نزولِ القرآن.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 228.
(2) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (2166)، وصحّحه الألباني في السلسلة الصّحيحة، الحديث رقم: (3388).
(3) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/215.

تأخيرُ الفاعلِ؛ لأنّ أهميّةَ السّؤالِ أكثرُ من أهميّةِ السّائلِ:

الاهـتـمـامُ بالسّؤال دليلُ خطورةِ القضيّةِ المسؤولِ عنها

وقد عبّر عنهم في الآيةِ بقولِه: ﴿قَوْمٌ﴾، وهو اسمُ جمعٍ، يدلُّ على الكثيرِ والقليلِ، وليس له مفردٌ من لفظِه، بل من معناه كرجلٍ وامرأةٍ، وأُخِّر الفاعلُ (قَومٌ) لأهميّة السّؤالِ أو المسألةِ، أكثرَ منَ السّائل ثمّ ذكر بـ﴿مِّن قَبْلِكُمْ﴾، ما يؤيّدُ انطباقَ الآيةِ على الأقوام الّتي ذُكرت، كقومِ عيسى وصالح عليهما السلام وبني إسرائيل.

الفرقُ بين (سأل عنها) و(سألها) في سياق الآياتِ:

السّؤالُ موجّهٌ للمخاطَبين السّائلين في عهد النّبوّةِ عن أشياءَ متفرّقةٍ

وثمّةَ فرقٌ بين السّؤالَين الواردَين في الآيةِ السّابقةِ، وهذا السّؤالِ غيرُ كونِ الأوّلَين مضارَعين والثّالثِ ماضيًا، فإنّ السّؤالين الواردَين آنفًا ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ﴾ و﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ هذان السّؤالان وردَا للاستفهام عن (أشياءَ) فجعلَ الفعلين متعدِّيَين بالحرف (عَن)، أمّا الأخرى فقد عبّر عنها بقوله: "قَد سَأَلَها، ولم يقُل قد سأل عنهَا؟ قلُت: الضّميرُ في ﴿سَأَلَهَا﴾، ليس براجعٍ إلى (أشياءَ) حتّى تجبَ تعديتُه بعَن، وإنّما هو راجعٌ إلى المسألة الّتي دلَّ عليها قولُه: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ﴾ يعنى قد سأل قومٌ هذه المسألةَ منَ الأوّلين"[1]، أي أنّ السّؤال هنا بمعنى طلبِها، فالسّؤالان اللّذان عُدّيا بعن، هما للقوم المخاطَبين في زمنه ﷺ، وقد سألوا عن أشياءَ متفرّقةٍ، قال شيخ زادة في حاشيّته: الأصلُ أن يتعدّى (سَأَلَ) بعَن، فلماذا قال: ﴿سَأَلَهَا﴾؟ قال: والجواب: "أنّ ضميرَ سألها، ليس راجعًا إلى الأشياءِ الّتي يسألُون عنها، وعن أحوالها، بل إلى مسألتِهم عن تلك الأشياء، فيكونُ الضّميرُ في موضع المصدر، أو للمفعول به بالواسطة، كما في قولِه تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾، الآية، فيلزمُ تعديته بعَن، أمّا عدمُ التّعدية، لأنّ السّؤالَ طلبُ عينِ الشّيء، والسّؤالُ في الآيةِ عن حال الشّيء وكيفيّته"[2].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/303.

(2) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/102.

السّؤالُ المتعدّي بنفسه، مُوجّهٌ إلى بني إسرائيل السّابقِين:

أهـمـيّـةُ تـأويـلِ جـهـةِ الضّـمـيرِ، لمعرفةِ المقصودِ بالخطابِ

أمّا السّؤالُ الّذي تعدّى بنفسه، فهو للأقوامِ السّابقين من "بني إسرائيلَ، كانوا يستفتونَ أنبياءَهم عن أشياءَ، فإذا أُمروا بها تركوها فهلكُوا"[1]، ومعنى ذلك أنّ السّؤالَين مختلفان من جهةِ اللّفظ، ومن جهةِ الدّلالةِ، يُؤيّدُه ما ورد من قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾ [المؤمنون: 12 - 13]، فقد ذكر الضّميرَ في الأوّل عائدًا على الإنسان "يعني آدمَ، ثمَّ قالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾، فهذهِ لولدِه، لأنّ آدمَ لم يخلق من نطفةٍ"[2].

أسلوبُ عَود الضّميرِ على غيرِ الظّاهر بعد التّكرار:

ضـمـيرُ سـألَـهـا يـعـودُ عـلـى لفظِ أشـيـاءَ دونَ مدلُولِها

أسلوبٌ من أساليب القرآنِ الكريم، وهو (عودُ الضّميرِ على غير الظّاهرِ بعد التّكرار)، وجعلَ السّيوطيُّ منه هذه الآيةَ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، ثمّ قال فيما بعد ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ ما ظاهرُه أنّ الضّميرَ (ها)، يعود على (أشياءَ)، إلّا أنّ الصّواب خلافُ ذلك، فإنّ معناه "أشياءَ أُخرَ، مفهومةً من لفظِ أشياءَ السّابقةِ"[3]، ولما قدّمنا من أدلّةٍ لفظيّةٍ (تعدّي الأوّل بالحرف، والثّاني بنفسه)، وأدلّةٍ معنويّةٍ من كونِ الأسئلةِ في الأوّلين سألها قومٌ في زمنه ﷺ، وفي الثّاني سألها قومٌ فيما مضى، هم على الرّاجح من بني إسرائيل، فضلًا عن أنّ السّؤالَ عنِ الشّيء، هو "السُّؤالُ عن حالةٍ من أحوالِه، وصفةٍ من صفاتِه، وسؤالُ الشَّيءِ عبارةٌ عن طلبِ ذلكَ الشَّيءِ في نفسِه"[4]، فاختلف السّؤالان هنا في التّفاصيل والفروعِ، لكنّهما متّفقان في الأصولِ، في أنّ كلَيهما خوضٌ فيما لا يَعنيه، وهو من باب الفُضولِ، وممّا لا حاجةَ للمرء في

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/37.
(2) السّيوطي، الإتقان: 2/337.
(3) السّيوطي، الإتقان: 2/337.
(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/114.

السّؤال عنه، وعلى العاقل أنّ يحترزَ عنه، "وجرى جمهورُ المفسّرينَ على تقديرِ مضافٍ، أَي سأَلَ أمثالَها"[1]، وجاء ابنُ عاشور بأحسنَ منه بـ "أن يكونَ ضميرُ سأَلَها عائدًا إلى أَشياءَ، أَي إلى لفظهِ دونَ مدلولهِ"[2]، وهي طريقةٌ واردةٌ في كلام العربِ، بأن لا يعودَ الضّميرُ إلى الاسم بلفظه ومدلولِه، بل إلى أحدِهما، إلى لفظه دون مدلولِه، كقولهم: (لَكَ درهَمٌ وَنِصفُهُ)، فإنّ الهاء ليست عائدةً على مدلول الاسم (الدّرهَم) هنا؛ لأنّ المعنى آنئذٍ يختلفُ، لأنّه لو كان عائدًا على الدّرهم نفسِه، فإنّ المُعطَى سيكون نصفَ درهم، ولكنّ المعنى أنّ لك درهمًا ونصفَ درهمٍ آخرَ، يماثلُ الدّرهمَ المذكورَ، مثلما أنّ السّؤالَ في الثّانية يماثلُ السّؤال في الأولى، فاختلَفَ السّؤالان هنا، فليس ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾، هو نفسُه ﴿قَدۡ سَأَلَهَا﴾، وقريبًا منه ما قيلَ في ذلك، أنّ المعنى "قد سألَ هذهِ المسألَةَ أي هذَا النَّوعَ منهَا"[3]، فالسّؤالُ عنِ النّوع يشملُ المسؤولَ عنه، لكنّه ليس بعينه.

عطفُ التّشريك في الحُكم والتّرتيبِ والمُهلةِ، في قوله: ﴿ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾:

﴿ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾، تركيبٌ لُغويٌّ فريدٌ في جميع القرآن الكريم، فلم يرد إلّا في هذا الموضعِ، وهو عطفٌ على ما سبق بحرف العطف (ثمّ)، وهو عطفٌ يفيدُ "التّشريكَ في الحكم والتّرتيبَ والمُهلةَ، وفي كلٍّ منها خلافٌ"[4]، فأمّا التّشريكُ حكمًا، فهو من باب عطفِ الجُملِ، فهذه الجملةُ ﴿أَصۡبَحُواْ﴾، معطوفةٌ على ما سبقَ، وهي جملةُ (قَد سَأَلَهَا)، وهو عطفٌ مُتساوٍ، فقد عطفَ جملةً ماضَويّةً على مثلِها، أمّا التّرتيبُ فهو واقعٌ؛ لأنّهُم لم يكفُرُوا بها، إلّا بعد أن

تـفـرّدُ الـقـرآنِ بـبـعـض الأسـالـيـبِ، أدهـشَ البلاغِيّين في كلِّ العصورِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/69.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/69.
(3) رضا، تفسير المنار: 7/116.
(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 158.

سألُوها، ولا يُتوقّعُ خلافُه، بأن يكفُروا ثمّ يسألُوا المسألة، فالتّرتيب هنا واجبٌ، و(ثُمّ) هنا واقعةٌ في مكانها المناسِبِ، أمّا المُهلةُ، فهي واقعةٌ أيضًا، فإنّهم لما سألوا المسألةَ، لم يكفروا بها مباشرةً، بل بعد حينٍ، ولو كان كفرُهم جاء مباشرة، لعبَّر عن ذلك بالفاء الدّالّةِ على التّرتيب من غيرِ مُهلةٍ.

التّعبيرُ عنِ الصّيرورةِ بالإصباح:

لبيانِ الأيلولةِ إلى المصيرِ العاجلِ منَ الكُفرِ

ولأنّ الإصباحَ يقتضي وجودَ اللّيل، فالفعلُ ﴿أَصْبَحُواْ﴾ منَ الأفعال النّاسخة، وهو من أخوات كان، ومعناها دخلَ في الصّباح، ولا يكونُ دخولٌ في الصّباحِ إلّا بعد اللّيلِ، لكنّه هنا بمعنى صارُوا، واستعملهُ هُنا لبيانِ المصيرِ العاجلِ، كمن ينتظرُ الصّباحَ، لإنجاز عملٍ مُستعجلٍ له، وقد اقترنت بواو الجماعة، الدّالّةِ على المخاطَبين، أوّلَ الآية، وهم المعبّرُ عنهم بلفظة ﴿قَوْمٌ﴾، وواوُ الجماعة ههنا واقعةٌ في محلّ رفع اسمِ أصبحَ؛ لأنّها تقتضي اسمًا وخبرًا، وهذا هو نقصانُها، فإنّ نظائرَها منَ الأفعال، تَستوفي فاعلًا، أمّا النّاقصةُ فلا.

الباءُ تفيدُ السّببيةَ أو التّعديةَ، في قوله ﴿بِهَا﴾:

تقديمُ المجرورِ على عاملِهِ للتّخصيصِ

﴿بِهَا﴾ الجارُّ والمجرور متعلّقان بالفعل، والحرف هنا يحتملُ في إفادته السّببيةَ[1]، فيكونُ متعلِّقًا بالفعلِ النّاسخِ (أصبحُوا) أي تلك المسائلُ، أصبحُوا بسببها كافرين، ويحتملُ أن تكُونَ الباءُ للتّعدية، أي كفرُوا بها "أي بجوابها بأن لم يصدّقُوا رُسلَهم، فيما أجابُوا بهِ، وعلى هذا الوجهِ، فتقديمُ المجرورِ على عاملهِ مفيدٌ للتّخصيص"[2]، والمعنى بها كفرُوا، وهو يختلفُ عن قولنا: كفرُوا بها؛ لأنّ التّعبيرَ الأوّلَ، خصَّص سببَ كُفرهم بهذه المسألة، لا بغيرها، وهو تخصيصٌ على سبيل المبالغة؛ لأنّ من كان هذا دأبَهُ، فإنّهُ يستحيلُ أن يكُونَ على

(1) القاسمي، محاسن التّأويل: 6/2166.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/69.

طرفٍ منَ الاعتدال والإيمان في غيرِ ذلك، وإنّما قُدّم هنا للاهتمامِ وللتّحذيرِ من مِثل هذه الأسئلةِ الّتي تُؤدّي إلى الهلاكِ، أمّا لو قال: كفروا بها، فإنّ الكفرَ هنا يحتملُ أن يكون بها وبغيرها، لكن لا يُؤدّي الدّورَ المهمَّ في التّحذير، كما أدّاه التّقديمُ، تقديمُ الجارّ والمجرور على متعلِّقه، وهذا المجرور (ها)، هو نفسُه المنصوبُ في ﴿سَأَلَهَا﴾، فيُقال في حقّه ما قيل في ذاك.

مجيءُ الخبر اسمًا لدَلالتِه على الثبّوت في قوله: ﴿كَٰفِرِينَ﴾:

ثبوتُ نُكرانهم، دليلٌ على دوامِ كُفرانِهم

وقولُه: ﴿كَٰفِرِينَ﴾ خبرُ أصبحَ أي تحوّلَ حالُهم منَ الإيمان إلى الكفر، وجاء الخبرُ هنا اسمًا، ويجوزُ أن يكون فعلًا، لكنّه عبّر بالاسميّة لدَلالته الثّابتةِ، فإنّ كفرَهم قد تمّ وثبتَ واستقرَّ، ولم يكن حالاً عارضًا.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»